الأمم المتحدة

A/C.3/56/SR.35

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
14 November 2001
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد الهنائي ..... (عُمان)

المحتويات

البند ١١٩ (ب) من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

البند ١١٩ (ج) من جدول الأعمال: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

البند ١١٩ (د) من جدول الأعمال: التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

البند ١١٩ (هـ) من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-62953 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ١١٩ (ب) من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/56/168، A/56/190، A/56/204، A/56/207، و Add.1، A/56/209، A/56/212، A/56/230، A/56/253، A/56/254، و Add.1، A/56/255، A/56/256، A/56/258، A/56/263، A/56/271، A/56/292، A/56/310، A/56/334، A/56/341، A/56/344)

البند ١١٩ (ج) من جدول الأعمال: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/C.3/56/4، A/C.3/56/7، A/56/210، A/56/217، A/56/210، A/56/217، A/56/220، A/56/278، A/56/281، A/56/312، A/56/327، A/56/336، A/56/337، A/56/340، A/56/409، و Add.1، A/56/440، A/56/460، A/56/479، A/56/505)

البند ١١٩ (د) من جدول الأعمال: التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع) (A/56/36، و Add.1)

البند ١١٩ (هـ) من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع) (A/56/36، و Add.1)

١ - **السيد مافروماتيس** (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق): قال إنه لا يزال يشعر ببالغ القلق إزاء حالة حقوق الإنسان وكذلك إزاء الحالة الإنسانية في العراق. وذكر أنه يتلقى كل يوم تقريباً تقارير من مصادر مختلفة تتضمن انتهاكات لحقوق الإنسان، وبصفة خاصة، التمييز ضد المرأة، والاضطهاد لأسباب دينية أو سياسية، وأفعال التعذيب، وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء وعلى نحو تعسفي، وعمليات النقل القسري للسكان (''التعريب''). ومن الملاحظ، في هذا الشأن، أن الفقرة ٣٦ من تقرير المقرر الخاص (A/56/340) لا تعكس بدقة الحالة الراهنة، فهو لم يتلق حتى الآن المعلومات المفصلة التي يتوقع أن يحصل عليها وأن يلفت إليها انتباه الحكومة العراقية. وهو يدرس كافة المعلومات الواردة ويحلل أهمها على نحو متعمق. وكما ورد في التقرير، وجه المقرر الخاص رسائل عديدة إلى الحكومة العراقية، حيث طالبها بأن ترد على ما جاء من ادعاءات. وفيما يخص الحالة الإنسانية، أكد الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/2001/919) ''ذلك العدد البالغ الارتفاع من الطلبات المعلقة من قبل اللجنة، والتي تتجاوز قيمتها الإجمالية أربعة بلايين دولار''.

٢ - وأشار إلى أنه لا يرى أن ولايته تتمثل في توجيه الاتهامات فدوره هو جمع المعلومات وتقديم تقرير عن حالة حقوق الإنسان في العراق، بغية محاولة إيجاد حلول مناسبة. وفي هذا الصدد، أعرب عن رغبته، في مناسبات عديدة، في إجراء حوار بناء مع الحكومة العراقية، من أجل المساهمة، في إطار من الثقة والشفافية، في تشجيع وحماية حقوق الإنسان بالعراق. وأبدى تطلعه، عدة مرات، إلى القيام بزيارة العراق. واقترح، علاوة على ذلك، أن يسافر وفد حكومي عراقي إلى جنيف، أو إلى أي مكان آخر، من أجل الشروع في الحوار، وقد تلقى دلائل إيجابية من الحكومة على نحو غير رسمي.

٣ - ومن دواعي الأسف، مع هذا، أن السلطات العراقية، التي ذكرت أن مصادره غير جديرة بالثقة، لم تقدم إليه إطلاقا أي رد رسمي، على الرغم مما بذل من جهود. ومن الواجب على الحكومة بالفعل أن تسمح له بزيارة العراق حتى يتمكن من جمع معلومات عن الحالة السائدة، في الموقع، وأن ترد بالتفصيل على رسائله بدلا من الاكتفاء بالإنكار بصورة عامة.

٤ - وفي ضوء هذه الصعاب، توجد ضرورة بالغة لتعاون الدول الأعضاء الأخرى. وقد طلب المقرر الخاص إلى دول عديدة، كما جاء في تقريره، أن تمكنه من زيارة بلدانها، وبعض هذه الدول لم يبد تعاوناً كاملا. ورغم ذلك، فإنه يشعر بالاغتباط وهو يعلن أنه قد تلقى من الحكومة الإيرانية، منذ عرض تقريره، تفويضا بزيارة إيران لاستجواب اللاجئين العراقيين الذين وصلوا إلى البلد مؤخرا بوصفهم من الضحايا المزعومين لانتهاكات حقوق الإنسان. وكان في نيته، في بادئ الأمر، أن يزور إيران في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ولكن طُلب إليه، في أعقاب الأحداث الفاجعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أن يرجئ زيارته. وهو يأمل في التمكن من الاضطلاع بمهمته هذه، وربما بمهمة أخرى أيضا، قبل عرض تقريره في عام ٢٠٠٢. وهو يتطلع كذلك إلى أن تستجيب الدول الأخرى لما طلبه منها من تعاون. وأثناء إقامته بنيويورك، أتيحت له الفرصة لأن يلتقي بممثلي الحكومة العراقية من برنامج ''النفط مقابل الغذاء'' وممثلي الوكالات المتخصصة.

٥ - **السيد النعمة** (العراق): قال إن الشعب العراقي يخضع، منذ أكثر من ١١ عاما، لحظر كامل يؤدي إلى حرمانه من حقوقه الأساسية في الحياة الكريمة والتعليم والصحة والعمل، بصفة خاصة. ويضاف إلى هذا، الاعتداءات العسكرية الموجهة إلى المنشآت المدنية والهياكل الأساسية بالبلد، والهجمات اليومية فيما يسمى منطقتا الحظر الجوي، التي أفضت إلى مئات الوفيات من بين المدنيين، وكان منهم ٢٣ طفلا ومراهقا فقدوا حياتهم في تل عفر بملعب لكرة القدم من جراء تعرضهم لقصف بالقنابل من الطائرات الأمريكية والبريطانية.

٦ - والوفد العراقي يرحب بما أبداه المقرر الخاص من مشاعر القلق بسبب عواقب الحظر. وهو يشعر بالدهشة، مع ذلك، لتلقيبه هذه العواقب بأنها غير مقصودة. ومثل هذه الملاحظة كان يمكن قبولها لو كان الحظر في عامه الأول، ولكنها غير مقبولة بعد أكثر من ١١ عاماً وبعد وفاة مليون ونصف من الضحايا العراقيين. ومعاناة الشعب العراقي نتيجة لسياسة متعمدة، كما هو ثابت تماما في التعليقات التي ذكرتها وزيرة خارجية الولايات المتحدة السابقة، السيدة مادلين أولبرايت، في البرنامج التليفزيوني المسمى ''٦٠ دقيقة'' في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٦. فقد سألها مقدم البرنامج عما إذا كانت وفاة نصف مليون من الأطفال العراقيين تشكل ثمنا مقبولاً، وقد ردت بالإيجاب.

٧ - وقد قامت هيئات مختلفة، من الهيئات المنشأة بموجب صكوك دولية، بلفت الانتباه إلى آثار الحظر على حالة حقوق الإنسان في العراق. وفي عام ١٩٩٦، أشارت لجنة حقوق الطفل إلى أن الحظر الاقتصادي يحرم الأطفال العراقيين من الحق في الحياة وفي الصحة وفي التعليم. وفي عام ٢٠٠٠، أكدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن نظام الجزاءات قد أفضى إلى زيادة معدل وفيات الأمهات والأطفال، إلى حد كبير، وإلى إحداث إصابات بمرض السرطان، وخاصة سرطان الدم.

٨ - وقد ذكر المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالحق في الغذاء، في تقريره (A/56/210)، أن الأمم المتحدة قد انتهكت على نحو صارخ ذلك الالتزام الذي قطعته على نفسها بأن تحترم حق العراقيين في الغذاء، من جراء الحظر الاقتصادي الصارم الذي يتعرض له الشعب العراقي منذ عام ١٩٩١. ومن الواجب على المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق أن يدرس، عن كثب، مسألة انتهاك حقوق الإنسان للشعب العراقي، وأن يرجع إلى الإحصاءات المتعلقة بأعداد الضحايا وبالأضرار المادية، والتي وردت في مختلف التقارير الوطنية والدولية، وكذلك في القرارات المتخذة من جانب هيئات من قبيل اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٩ - وتقرير المقرر الخاص (A/56/340) يتضمن بعضا من الاغفالات، فهو لم يذكر ما تلاقيه المرأة العراقية من صعوبات منذ بداية الحظر فيما يتصل بلم شمل الأسرة والمجتمع بالعراق، ولم يذكر أيضا حالة الأطفال العراقيين الذين يعانون من الحرمان من الكثير من حقوقهم، ولم يذكر كذلك الآثار الخطيرة التي تصيب الإنسان والبيئة من جراء استخدام اليورانيوم المنضب. وعلاوة على ذلك، فإن غالبية الادعاءات الواردة في تقرير المقرر الخاص تستند إلى مصادر غير موثوقة، فهي تتألف من روايات مواطنين عراقيين كانوا قد فروا من العراق إلى بلد مجاور، وخارجين على القانون سبق لهم أن ارتكبوا جرائم من قبيل القتل والاغتصاب والسرقة والنهب وتحطيم الممتلكات العامة والخاصة عن طريق إشعال الحرائق عمدا في أثناء الاضطرابات التي أعقبت العدوان على العراق في عام ١٩٩١. وهؤلاء الأفراد، الذين اقترفوا أيضا أفعالا إرهابية ترمي إلى الإضرار بأمن واستقرار العراق، من خلال القيام على نحو محدد بتفجير سيارات مُفخَّخة بالقنابل في الأماكن العامة والأحياء السكنية، قد تلقوا تمويلا من دوائر المخابرات الأمريكية والبريطانية وكذلك من بلد مجاور، مما يتضح مما يسمى قانون تحرير العراق، الذي أصدره الكونغرس الأمريكي، والذي يقضي بتخصيص ٩٧ مليون دولار من أجل تمويل الأفعال الإرهابية بالعراق.

١٠ - والمزاعم المتعلقة بالتعصب الديني واضطهاد الشيعة وفرض قيود على الاحتفالات الدينية ترمي إلى بث الفرقة بين صفوف الشعب العراقي. وهذه المزاعم كاذبة كلها، فالتمييز محظور بكافة أشكاله بموجب الدستور، وفي إطار القوانين العراقية، ولا سيما القانون رقم ٥٠ لعام ١٩٨١ والقانون المحلي رقم ٣٢ لعام ١٩٨١ بشأن حماية الطوائف الدينية، مما هو معروف تماماً لدى المقرر الخاص. وبشأن الادعاءات المتصلة بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء وعلى نحو تعسفي، فإن غالبية هذه الادعاءات لا تتضمن ذكر أسماء الضحايا المزعومين.

١١ - والعراق الذي سبق له أن أجاب على أسئلة المقرر الخاص بشأن الكويتيين المفقودين مستعد للمشاركة في اجتماعات اللجنة الثلاثية المعنية بدراسة هذه المشكلة، مع مشاركة الأطراف التي يُعتقد أن لها مفقودين، وتحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية. والولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعوقان مع هذه أعمال هذه اللجنة بتصميمهما على المشاركة في حضور اجتماعاتها رغم عدم وجود مفقودين لهما، وهما تستهدفان تسييس هذه المسألة الإنسانية.

١٢ - ومن منطلق إدراك ما يتسم به موضوع الأشخاص المفقودين من طابع إنساني، تابعت الحكومة العراقية باهتمام كافة المبادرات الصادقة التي عُرضت عليها. وفي رسالة مؤرخة في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠١، وموجهة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية من وزير

خارجية العراق، طلبت الحكومة العراقية إلى الجامعة أن تشارك على نحو نشط في الجهود الرامية إلى حل هذه المشكلة، إلى جانب تشكيل لجنة عربية لدراسة هذه المسألة مع مساهمة لجنة الصليب الأحمر الدولية، بوصفها طرفاً دولياً محايداً يعمل، بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، على متابعة هذه القضية الإنسانية وفي رسالة أخرى مؤرخة في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠١، طلب وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يتدخل لدى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حتى تكفا عن المطالبة بالمساهمة في أعمال اللجنة الثلاثية، دون مبرر، مما يمكِّن البلدان التي لديها قضايا تتعلق بالمفقودين من المشاركة. وفي حالة إصرار هذين البلدين على حضور اجتماعات اللجنة، فإن الحكومة العراقية ترى أن ثمة ثلاثة بلدان أخرى معروفة بحيادها في هذا الشأن، وهي الاتحاد الروسي والهند والصين، ينبغي لها أيضاً أن تشارك في هذه الاجتماعات. والمبادرات العراقية، شأنها شأن المبادرات الأخرى المتخذة من جانب الهيئات الدولية والإقليمية، لا تزال، مع هذا، حبراً على ورق. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضا الاهتمام بالعراقيين، البالغ عددهم ١ ٢٥٠، ممن لا يُعرف مصيرهم، كما لم يرد ذكرهم في أي قرار من قرارات مجلس الأمن.

١٣ - ومن الواجب على المقرر الخاص ألا يطالب بتخفيف معاناة الشعب العراقي، بل أن عليه أن يطالب برفع الحظر، كما فعلت الهيئات المعنية بحقوق الإنسان. والحكومة العراقية مستعدة لاستئناف الحوار مع الأمم المتحدة. وهي على استعداد أيضا للانضمام إلى كافة الجهود المخلصة التي ترمي إلى تشجيع حقوق الإنسان، وذلك بمنأى عن تلك المناورات السياسية التي تستهدف انتهاك أمن وسيادة ووحدة دول أخرى.

١٤ - **السيد مافروماتيس** (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق): قال إنه يحيط علماً بما أعلنه ممثل العراق من أن الحكومة العراقية تنوي الرد بصورة مفصلة على تقريره. وأوضح أنه سيدرج هذا الرد، عند الاقتضاء، في التقرير الذي سيقدمه إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها القادمة.

١٥ - وفيما يخص تعبير ''العواقب غير المقصودة''، الذي استخدمه في الفقرة ٢٠ من تقريره المتعلق بآثار الحظر والذي يجادل العراق في صحته، فإنه لا يرغب في تبريره، حيث أن ولايته تتألف من مجرد تقديم تقرير عن حالة حقوق الإنسان في العراق. ومع هذا، فإنه قد أطال في التحدث في تقريره السابق عن عواقب الحظر، وهو يسعى دائماً إلى إعطاء لمحة عامة في غاية الشمول عن حالة حقوق الإنسان في العراق.

١٦ - وبشأن مسألة موثوقية ما أُدلي به من شهادات، أشار إلى أنه يدرس بعناية الادعاءات المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان، التي تُعرض عليه، وأنه لا يطلب إلى الحكومة العراقية أن تقدم معلومات عنها إلا بعد أن يقرر أنها خطيرة على نحو كافٍ وأن لها مبررات سليمة. وهو ليس بوسعه أن يقوم بشيء ما إذا رفضت الحكومة العراقية أن ترد على رسائله، كما كان الحال حتى وقت قريب، مما تدل عليه تلك القائمة الواردة في المرفق الأول من تقريره (A/56/340)، وكذلك إذا رفضت هذه الحكومة تمكينه من زيارة العراق. ولقد اقترح، كما جاء في تقريره، أن يلتقي بوفد عراقي، في جنيف أو في مكان آخر، من أجل مناقشة بعض الشهادات، وأنه يأمل في أن تستجيب الحكومة العراقية على نحو موات لاقتراحه هذا.

١٧ - وفيما يتصل بمسألة أسرى الحرب والمفقودين من الرعايا الكويتيين ومن بلدان أخرى، اتفقت الأطراف

المعنية على مناقشة هذه المسألة في إطار الآليات المخصصة القائمة. وستقوم لجنة الصليب الأحمر الدولية، من جانبها، ببذل قصاراها من أجل توضيح الأمور في هذا الشأن. وليس بوسع المقرر الخاص سوى أن يحاول تيسير الأعمال الجارية، مما يفترض مسبقا تعاون الأطراف المعنية.

١٨ - **السيد بوب** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن من الواضح أن أفضل طريقة لدى العراق لدحض ما جاء في تقرير المقرر الخاص هي تمكين هذا المقرر من العمل على أرض الواقع. وإذا كان العراق لم يسمح مرة واحدة طوال ١٠ سنوات بالاضطلاع بتحقيق مستقل بشأن حالة حقوق الإنسان في العراق، فإن ذلك يعني أن حالة حقوق الإنسان هذه ليست كما ينبغي لها أن تكون عليه. وثمة ترحيب بقيام المقرر الخاص، في وقت قريب، بزيارة إيران، ومن الجدير بجميع الدول أن تعرض عليه كافة ما بحوزتها من معلومات ذات صلة، وأن تتعاون معه تعاونا كاملا.

١٩ - وفيما يتعلق بالتقرير ذاته (A/56/340)، فإن ثمة طابعا مفزعاً لما جاء به من معلومات، فالفقرة ٢٤ منه تذكر أنه قد صدر مرسوم رسمي ينص على اعتقال نساء لهن قريب مطلوب من السلطات ولكنه غادر البلد، وذلك بهدف ممارسة الضغط على هذه القريب؛ والفقرة ٣٢ من التقرير تقول بأن ثمة أشخاصاً متهمين بشتم رئيس العراق قد تعرضوا لقطع ألسنتهم دون محاكمة؛ والفصل السابع يشير إلى الترحيل القسري لغير العرب، مما يماثل ممارسة ''التطهير العرقي'' المشؤومة في يوغوسلافيا السابقة، والفصل الثامن يوضح أن الحكومة العراقية لا تقدم أية مساعدة في مجال تقصي الأفراد الذين لا توجد معلومات عنهم منذ احتلال الكويت على يد العراق، أو في مجال معرفة مصير هؤلاء الأفراد.

٢٠ - وثمة ترقب باهتمام للإحاطة علما بالتقرير النهائي للمقرر الخاص، ومن المطلوب من الحكومة العراقية، مرة أخرى، أن تتعاون معه، كما أن من المطلوب من كافة الدول أن تمعن النظر في خطورة المعلومات الواردة بتقريره الحالي.

٢١ - **السيد العنيزي** (الكويت): قال إنه يشارك المقرر الخاص فيما أبداه من مشاعر القلق إزاء استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في العراق، وهي حالة تتميز بصفة خاصة بانتهاكات حقوق الإنسان والأقليات الدينية، وباللجوء إلى التعذيب وإلى الإعدام بإجراءات موجزة، وبالترحيل القسري لغير العرب. ومن دواعي الانزعاج أيضا، أن العراق يتمادى في عدم الإفصاح عن مصير المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، على الرغم من تنبيهه إلى ما تتسم به هذه المسألة من طابع إنساني، ورفض العراق للمشاركة في اجتماعات اللجنة الثلاثية. والمبادرات التي اتخذها العراق بشأن أسرى الحرب والمفقودين ليست في الواقع سوى مناورات تسويفية ترمي إلى تمكينه من الاستمرار في عدم تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقيام العراق بربط هذه المسألة بوجود منطقة حظر جوي يثبت، علاوة على ذلك، أنه يرغب في تسييسها. وبالنسبة لمسألة المفقودين العراقيين، يلاحظ أن العراق لم يثر هذه المسألة إلا بعد مرور ست سنوات على انتهاء الحرب، وهذا أمر مثير للدهشة، وهو يثبت، فيما يبدو، أن العراق لا يعلق على هذه المسألة أهمية تذكر. ومن المطلوب من الحكومة العراقية، مرة أخرى، أن تطبق قرارات مجلس الأمن المتصلة بأسرى الحرب والمفقودين من رعايا الكويت ورعايا الدول الأخرى. والمقرر الخاص مدعو لزيارة الكويت في الموعد الذي يراه مناسبا.

٢٢ - **السيد مافروماتيس** (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق): عاد إلى مسألة القيام قسراً بترحيل وإعادة توطين غير العرب في العراق، فقال إن المعلومات التي لديه ليست موثوقة ودقيقة بالقدر الكافي، وإن من المتعين عليه، بالتالي، أن يحاول الحصول على معلومات من النازحين أنفسهم، مما يعني ذهابه إلى مناطق وجودهم، ومما يستدعي تعاون البلدان المعنية.

٢٣ - وفيما يتصل بمسألة العراقيين الذين أبلغ عن فقدهم، ذكر أن حكومة الكويت قد أكدت له في عام ٢٠٠٠ أن بوسعه أن يزور أي مكان بالكويت، بناء على إخطار مسبق أم لا، ومع هذا، فإنه يعتمد على تعاون الحكومة الكويتية بشكل نشط. وحيث أن مسألة أسرى الحرب والمفقودين من رعايا الكويت أو من رعايا دول أخرى تتسم بطابع إنساني، فإنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لحلها، سواءً في إطار الآليات القائمة حاليا، أم في إطار آليات وترتيبات أخرى.

٢٤ - **السيد مارتينز** (بلجيكا): قال إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء ما ورد بالفقرة ٢٤ من تقرير المقرر الخاص (A/56/340) بشأن صدور مرسوم رسمي يتعلق ببعض النساء اللائي قام قريب لهن بمبارحة البلد رغم أنه مطلوب من جانب السلطات، وكذلك إزاء ما ورد بالفقرة ٢٦ من شن حملة إرهابية ضد البغايا وإعدامهن على يد الوحدات شبه العسكرية، ومن ثم، فإن الاتحاد الأوروبي يطلب مزيداً من المعلومات عن الحقوق الأساسية للنساء في العراق. والفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٤ من قرار لجنة حقوق الإنسان ١٤/٢٠٠١ تطلب إلى العراق أن يواصل بذل جهوده من أجل كفالة توزيع كافة اللوازم الإنسانية المشتراة في إطار برنامج ''النفط مقابل الغذاء'' على السكان العراقيين في الوقت المناسب وعلى نحو غير تمييزي، وثمة تساؤل عما إذا كانت هذه اللوازم الإنسانية تصل بالفعل إلى أشد السكان احتياجا. وحيث أن المقرر الخاص لا يستطيع أن يزور العراق، وأن من المتعذر عليه بالتالي أن يحصل على أدلة مباشرة، فهل هناك إمكانية لتحسين مصادر معلوماته؛ ومن الواجب أيضا تقديم مزيد من التفاصيل عن رحلة المقرر الخاص القادمة إلى جمهورية إيران الإسلامية.

٢٥ - **السيد كنيازهنسكي** (الاتحاد الروسي): أشار إلى أن لجنة حقوق الإنسان قد أكدت من جديد، في قرارها ٢٥/٢٠٠١، حق كل فرد في الغذاء، وأوضح أنه يود أن يعرف مدى تمتع الشعب العراقي بهذا الحق.

٢٦ - **السيدة الحجاجي** (الجماهيرية العربية الليبية): رحبت بالجوانب الموضوعية للتقرير المؤقت عن حالة حقوق الإنسان في العراق (A/56/340)، ولا سيما ما أبدته الحكومة العراقية من استعداد مطرد للتعاون مع المقرر الخاص. وفي إطار وجود بداية للحوار، بفضل الاتصالات التي أجراها المقرر الخاص مع البعثة الدائمة للعراق في جنيف، فإن من الجدير بالحكومة العراقية أن تواصل المضي في هذا السبيل. ومن دواعي التقدير أيضا، تلك الإيضاحات التي تثبت موضوعية المنهجية التي اتبعها المقرر الخاص، ولقد بين، في الفقرتين ٨ و ١٠ من التقرير، في جملة أمور، أنه قد درس كافة الموضوعات بعناية، وأنه يسعى إلى التحقق من كافة الادعاءات وإلى الحصول على معلومات موثوقة يمكن لها أن تكون نقطة بداية للتوصل إلى وسائل لتحسين حالة حقوق الإنسان في العراق. وثمة تأييد أيضا للاقتراح الرامي إلى سفر وفد عراقي إلى جنيف للشروع في حوار بشأن هذه المسألة، لا سيما وأن الحكومة العراقية ليست مستعدة بعد لتلقي زيارة المقرر الخاص. ومن الواجب على الحكومة أن تتعاون بشكل

كامل مع المقرر الخاص، لصالح الشعب العراقي ذاته. ومن المتعين على الحكومة كذلك أن تسمح للمقرر الخاص بأن يزور العراق، فزيارة من هذا القبيل ستتيح له أن يدرس حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع وأن يتحقق من صحة المعلومات التي تلقاها.

٢٧ - وفي الدورة الأخيرة للجمعية العامة، طلب الوفد الليبي إلى المقرر الخاص أن يدرس على نحو متعمق الحالة الإنسانية في العراق وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى لجنة حقوق الإنسان أو الجمعية العامة. وليس من الكافي بالتالي أن يقتصر المقرر الخاص على القول بأنه لا يزال يشعر بالقلق من جراء العواقب غير المتوقعة للحظر الدولي المفروض على العراق في مجال حقوق الإنسان، وأنه يشارك الأمين العام فيما أبداه من انزعاج في التقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن في ١ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/2001/505)، حيث توضح الفقرة ٢٩ منه أنه، منذ تقديم الأمين العام لتقريره السابق في آذار/مارس ٢٠٠١ (S/2001/186) يلاحظ أن القيمة الإجمالية لطلبات التعاقد التي عّلقتها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) قد زادت من ٣,١ بليون دولار إلى ٣,٧ بليون دولار حتى ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١ (A/56/340، الفقرة ٢٠). وينبغي للمقرر الخاص أن يدرس عواقب الحظر بالنسبة لحقوق الإنسان للشعب العراقي، وخاصة الحق في الحياة، وكذلك بالنسبة لظروف معيشته. ومن المتعذر، تصديق ادعاءات المقرر الخاص بشأن الاضطهادات الدينية في العراق. ومن الواجب عليه أن يدرس بعمق تاريخ هذا البلد الذي يمتد أكثر من ألف عام، فهو بلد قد استقبل منذ فجر التاريخ أفراد شتى الأقليات الدينية والطوائف والعقائد، وأتاح لها أن تتعايش في جو سلمي مع بقية السكان. وهذه الادعاءات تهدف، فيما يبدو، إلى بث التفرقة بين صفوف المجتمع العراقي من أجل التوصل إلى تجزئة العراق إلى دويلات متعادية على الصعيد السياسي. ومن المثير للدهشة أن التقرير لا يتضمن كلمة واحدة عن الاعتداءات شبه اليومية التي يتعرض لها شمال العراق وجنوبه، ومن المطلوب من المقرر الخاص أن يسلم بأن هذه الاعتداءات تشكل انتهاكات للحقوق الأساسية من قبيل الحق في الحياة.

٢٨ - وفيما يتعلق بمسألة الأشخاص المفقودين، يجدر بكافة الأطراف، كما سبق أن ذكر المقرر الخاص، أن يحترم ما تتصف به هذه القضية من طابع إنساني بحت ومن سمة غير سياسية، من أجل إنهاء تلك الأزمة التي تفرق بين العراق والكويت، وإعادة العلاقات الأخوية التي كانت قائمة بين هذين البلدين، وإزالة ذلك الموقف المتفجر السائد في المنطقة، كي تتمكن شعوب المنطقة من تولي أمر تنميتها وكفالة استقرارها.

٢٩ - **السيد مافروماتيس** (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق): قال إنه قد سأل الحكومة العراقية عما إذا كان هناك مرسوم رسمي بشأن نساء لهن قريب قد بارح البلد رغم أنه مطلوب من قِبَل السلطات، وعلى نص هذا المرسوم على جواز اعتقال هؤلاء النساء كوسيلة لممارسة الضغط على قريبهن الذي ولى الأدبار. وبيّن أن الإجابات التي جاءته واردة في تقريره (A/56/340)، ولكنه ينتظر مزيدا من المعلومات، وخاصة بشأن الادعاءات بحدوث مضايقات للأسر. وفيما يتصل بالبغايا، وردت للمقرر الخاص معلومات تفيد بأنه قد حُكم بالإعدام، بضرب العنق، على ٣٠ ثم ٦٠ ثم أكثر من ١٠٠ منهن. ولما كانت هذه المعلومات غير متسقة، فإن المقرر الخاص قد طلب خطّيا إلى ممثل الحكومة العراقية بجنيف أن يقدم مزيدا من التفاصيل عن العقوبات المتعلقة بالبغاء في العراق، وكذلك تلك المتعلقة بتدنيس الشعارات الوطنية، ولا سيما علم

البلد. وهو لم يرد إليه أي رد خطي على ما طلبه، بالرغم من سهولة تفنيد ادعاءات من هذا القبيل. وعلى النقيض من ذلك، ردت الحكومة العراقية بصورة مفصلة على أسئلته بشأن الاضطهادات الدينية. وبالنسبة لبرنامج ''النفط مقابل الغذاء''، يعمل المقرر الخاص على أن يظل على اتصال بالمسؤولين عن تنفيذ هذا البرنامج. ولقد بيّن عواقب الحظر في تقريره السابق، ولديه معلومات جديدة في هذا الشأن، ولكنه لم يتمكن من إدراجها في تقريره لضيق المكان. وهو ينوي أن يتبع نفس طريقة العمل، حيث أنه قد اختبر هذه الطريقة في إطار آليات أخرى من آليات حقوق الإنسان، وهذه الطريقة تمكنه من التحقق من الوقائع ومن اقتراح المبادرات التي تتيح التغلب على المشاكل القائمة. ولا يمكن اتهام حكومة ما بانتهاك الحق في الحياة، عن قصدٍ أو غير قصد، إذا كانت هناك عوامل أخرى تؤثر أيضاً على إعمال هذا الحق. ولقد التقى المقرر الخاص عدة مرات بممثل العراق، ولكنه كان يفضل الاضطلاع بتبادل للآراء على نحو رسمي لفترة أيام عديدة، كيما يتمكن من الخروج باستنتاجاته ومن الاستناد إلى معلومات مفصلة لا يمكن تفنيدها.

٣٠ - **السيد ريس** (كوبا): أعرب عن تأييده للموقف الذي أعربت عنه ممثلة الجماهيرية العربية الليبية، ثم قال إنه يرى أن شعوب العالم العربي يجب عليها أن تجد بنفسها حلا عادلا للمشاكل المعلقة مع مراعاة مصالح جميع الدول في المنطقة.

٣١ - ووفد كوبا يرى أن التقرير المقدم (A/56/340) ليس محايدا، فهو لا يتضمن وصفا للحالة الإنسانية في البلد، رغم شدة خطوتها. والنهج الذي اتبعه هذا التقرير يتناقض مع النهج المتبع من قِبَل وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة عند قيامها بدراسة هذه المسألة. ومن المسلم به أن المقرر الخاص ملتزم بأحكام قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩١/٧٤ الذي أنشأ وحدد ولايته. ومع ذلك، فإن هذا التقرير يشكل إعرابا عن اعتبارات سياسية تفضي إلى إهمال أو إخفاء انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان من جانب دول تزعم لنفسها الحق في ألا تراعي قرارات مجلس الأمن وفي أن ترتكب من الأفعال ما يمثل انتهاكا واضحا للحق في الحياة لآلاف السكان المدنيين بالعراق. وكيف تطالب دولة ما بالالتزام بالتعاون مع مقرر خاص تستند ولايته، منذ بدايتها، إلى اعتبارات لا ترتبط مباشرة بالدفاع عن حقوق الإنسان؟

٣٢ - ومن المؤسف أيضا أن المفوضة السامية لحقوق الإنسان لم تعرب عن قلقها، لدى مجلس الأمن وكذلك لدى اللجان الأربع التنفيذية التي أنشئت في إطار برنامج إصلاح المنظمة، حتى تؤخذ في الاعتبار الحالة الإنسانية للشعب العراقي وآثار الجزاءات.

٣٣ - **السيد النعمة** (العراق): قال إنه لا مدعاة للدهشة من قيام ممثل الولايات المتحدة، مرة أخرى، بإبداء آراء حكومته بشأن حالة حقوق الإنسان في العراق، وهي آراء منحازة. واتخاذ لجنة حقوق الإنسان لقرارٍ يقضي بتعيين مقرر خاص بشأن الحالة في العراق، بعد وقت قصير من حرب الخليج في شباط/فبراير ١٩٩١، يشكل حملة سياسية ترمي إلى خنق العراق. ومما يثير التساؤل، أن حكومة العراق لم تصبح محطاً للانتباه إلا في عام ١٩٩١، مع أنها كانت تتولى رئاسة البلد منذ سنوات عديدة مضت. ومن دواعي الاستياء، أن ١,٥ مليون من العراقيين قد فقدوا حياتهم، دون جدوى، وهذا من جراء الحظر الذي لا يزال ساريا لأن الولايات المتحدة ترفض رفضا باتا أن تخفف من معاناة الشعب العراقي: فالعراق ينوي أن يظل دولة ذات سيادة.

٣٤ - وفيما يخص مصير الأشخاص المفقودين، الذي أثارته الكويت، يقترح العراق رسميا على هذا البلد أن يضطلع بمحادثات ثنائية تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية بهدف التوصل إلى تسوية.

٣٥ - ولم يكن المقرر الخاص موفقاً عندما اقتصر، في الفقرة الوحيدة المتعلقة بالمرأة في تقريره، على ذكر حقوق البغايا. ومن الواجب أن تكون للبغايا حقوق أيضا، ومن المؤكد أن التشريع العراقي لا يتضمن أحكاما بمجازاة البغاء بعقوبة الإعدام كما سبق أن أوضحت الحكومة العراقية للمقرر الخاص. وهناك ثقة كبيرة في المقرر الخاص، ومن المؤكد أنه سيراعي كافة العوامل ذات الصلة.

٣٦ - **السيد مافروماتيس** (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق): أكد لكافة الأطراف المعنية أنه لا يشارك في أية مكائد سياسية. ومن واجب الأطراف أن تزود المقرر الخاص بمعلومات يتولى، بعد ذلك، تقييمها. والمسؤولية المتعلقة باختيار النقاط الجديرة بالاهتمام، وكذلك اختيار النقاط التي قد يُشار إليها لماماً، ترجع إلى المقرر الخاص وحده. ومن الجدير بالذكر أن الفصل الرئيسي في التقرير الأخير، الذي عرضه على لجنة حقوق الإنسان، يتناول عواقب الحظر على الصعيد الإنساني. ومشاعر الحكومة العراقية بشأن حالة البغايا مفهومة، وعلى الحكومة العراقية أن تتأكد من أنه، بمجرد تلقي المعلومات التي سبق طلبها، فإن هذا الموضوع سوف يُعتبر منتهيا إذا ما كانت هذه المعلومات باعثة على الإقناع.

٣٧ - **السيد بنهيرو** (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): قال إنه قد قام، في إطار مهمته بتقصي الحقائق، بالاجتماع مع كبار المسؤولين بمجلس الدولة للسلم والديمقراطية، وهو الحزب الحاكم، حيث حصل على تعاون كامل، إلى جانب الاجتماع مع المسؤولين بالرابطة الدولية من أجل الديمقراطية وهي حزب المعارضة.

٣٨ - وثمة أهمية لتناول حالة حقوق الإنسان على جبهات متعددة، ومع هذا، فإن من المناسب أيضا أن يُشرع في ذلك على مراحل، مع معالجة مشاكل بعينها في كل مرحلة. وقد أحُرز تقدم في العديد من المجالات. فالرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية قد تمكنت، على هذا النحو، من إعادة فتح عددٍ من المكاتب بالبلد. وفي منطقة وقف إطلاق النار باقليم شان، ظهرت بوادر للتقدم. ومع ذلك، فقد بقيت هناك مشاكل ينبغي حلها، من قبيل القيود المفروضة على أنشطة الأحزاب السياسية، وأيضا على حرية التعبير. وعلاوة على هذا، فإن ثمة معلومات قد وردت عن حدوث انتهاكات جسيمة للحقوق الأساسية للمدنيين في مناطق التصادم بين الجيش والجماعات المسلحة.

٣٩ - وزيارات السجون ومعسكرات العمل ومراكز الاحتجاز تحظى بأهمية كبيرة في ولاية المقرر الخاص. وقد تبين لفريق المقرر أن أحوال السجون التي زارها كانت معقولة، ورغم ذلك، فإنه قد تلقى معلومات تفيد بسوء الأوضاع وارتفاع معدلات الوفاة في معسكرات العمل. ولقد اتضح من المحادثات التي دارت مع سلطات السجون والمحتجزين أن ظروف الحبس، التي كانت دون المستوى المطلوب طيلة سنوات عديدة، قد طرأ عليها شيء من التحسن، كما أن التعاون بين مجلس الدولة للسلم والتنمية ولجنة الصليب الأحمر الدولية كان في عداد التعاون المثالي. وحث المقرر الخاص سلطات مجلس الدولة للسلم والتنمية على إطلاق سراح كافة السجناء السياسيين. ومن دواعي الغبطة، في هذا الصدد، أن ١٩٨ من السجناء السياسيين

قد أطلق سراحهم منذ بداية العام، وأن عدد الاعتقالات السياسية قد انخفض إلى حد كبير. ولا شك أن هذا جدير بالثناء، ولكن البلد لا يزال يضم ٥٠٠ ١ إلى ٦٠٠ ١ من المحتجزين السياسيين، ويوجد من بين هؤلاء المحتجزين حوالي ١٠٠ من النساء. وفي هذا السياق، يشكل الإفراج الفعلي عن كافة السجناء السياسيين السبيل الوحيد لإعادة فتح باب الحوار، وللقيام بالمصالحة الوطنية، والاضطلاع بعملية حقيقية من عمليات إضفاء الطابع الديمقراطي.

٤٠ - ومن جراء تعقد الحالة الإنسانية السائدة في ميانمار، فإن هذه الحالة قد تتعرض للتدهور إذا لم تجر معالجتها من قِبَل كافة الأطراف المعنية. وفي هذا الصدد، لا يكفي التمكن من الاعتماد على الإرادة الحكومية وحدها، بل ينبغي أيضا كفالة مشاركة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في تخطيط وإدارة المساعدة الإنسانية الدولية.

٤١ - ولاشك أن تعقد الأحوال في ميانمار يتطلب التحلي بالصبر، ولكن تهيئة جو من الثقة بين الحكومة والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية قد مر عليها عام الآن، وهي تتقدم على نحو يغلب عليه طابع البطء في نظر الكثيرين. وثمة أهمية بالتالي لقيام مجلس الدولة للسلم والتنمية بتوفير زخم جديد لعملية إضفاء الطابع الديمقراطي، وخاصة عن طريق إطلاق سراح السجناء السياسيين وتحديد أهداف الانتقال السياسي وجدوله الزمني.

٤٢ - **السيد كيو وين** (ميانمار): أعرب عن غبطته إزاء عدم الاضطرار لأول مرة منذ سنوات عديدة، للرد على التقرير المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. وحكومة اتحاد ميانمار، التي توافق دائما على التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها، قد اجتازت بالطبع في أواخر التسعينات مرحلة من مراحل عدم الاستقرار، مما دفعها إلى إرجاء زيارة المقرر الخاص العامل في ذلك الوقت. ومع هذا، ومنذ نهاية عام ٢٠٠٠، حيث تعرضت الأحوال السائدة للتحسن، جرى بالتالي توجيه الدعوات لزيارة ميانمار، وتمت هذه الزيارات بالفعل، وذلك فيما يتصل بمختلف الشخصيات، ولا سيما المبعوث الخاص للأمين العام، ومبعوثي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وبعثات منظمة العمل الدولية، فضلا عن المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان منذ بداية ولايته.

٤٣ - وعلى الصعيد الوطني، تمكنت الحكومة من الإذن باستئناف الأنشطة السياسية على نحو جزئي (الإقرار الرسمي بالأحزاب السياسية، وإطلاق سراح من كانوا محتجزين في ظل ظروف أمنية مشددة). ومن المؤكد أن الحماية الفعلية للحقوق الفردية لكل مواطن تحظى بأولوية رئيسية لدى الحكومة، شأنها في ذلك شأن حماية حقوق الملايين ممن يفضلون العيش في سلام وهدوء. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن البلد يتألف من أكثر من ١٣٠ من الجماعات العرقية المختلفة، وهي جماعات لم تتوقف عن المواجهة طوال النصف الثاني من القرن العشرين. وعقب ١٠ أعوام من التفاوض مع شتى المجموعات المسلحة، حدث ما يشبه المعجزة، إذ تمكنت ١٧ مجموعة مسلحة متمردة، من بين ١٨ مجموعة، من العودة إلى ميانمار، والاستقرار بها في هدوء، حيث تعرضت بعد ذلك لتطور سريع بمساندة الحكومة.

٤٤ - واستأنفت حكومة ميانمار تعاونها مع الأمم المتحدة، وأتاحت للمقرر الخاص أن يتنقل بحرية داخل البلد. وعلى نحو ما ذكر المقرر الخاص في تقريره المؤقت (A/56/312)، "يشكل التحول السياسي في ميانمار عملية تدريجية، وستصبح هذه العملية، كما جرى بالعديد من

البلدان الأخرى، عملية صعبة تتسم بالتقدم على مراحل''. ومن الجدير بالثناء، ما اضطلع به المقرر الخاص من صياغة تقريره بأسلوب واضح مفصل، وتصميمه على أن يظل منصفا وموضوعيا، ومما يستحق التنويه أن ملاحظات المقرر الخاص تؤكد ما أعلنه الأمين العام في تقريره (A/56/505) من أنه ''قد وقعت تطورات إيجابية هامة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١''.

٤٥ - وثمة تشديد على أن التحسن الحالي للمناخ السياسي بالبلد يرجع إلى التزام وتعاون وتشجيع المجتمع الدولي، وأنه في حالة استمرار المجتمع الدولي في تأييد هذا البلد وعدم اكتفائه بمجرد توجيه انتقادات إلى ميانمار ومحاولة عزلها، وهي بلد آسيوي مُحاط ببلدان مجاورة صديقة تضم نصف سكان العالم، فإن الفرص المتعلقة بتحسين الأحوال في مجال حقوق الإنسان والتعجيل بالتحول السياسي سوف تتضاعف.

٤٦ - **السيد فان دن بوشي** (بلجيكا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، فطالب المقرر الخاص بأن يبين الاتجاهات التي تمكن من ملاحظتها أثناء اضطلاعه بمهمته المتعلقة بتقصي الحقائق في ميانمار، وخارج نطاق الحوار بين الحكومة والمعارضة، تساءل عن التدابير الأخرى التي قد يوصي المقرر الخاص باتخاذها من أجل تشجيع احترام حقوق الإنسان في هذا البلد.

٤٧ - **السيد بنهيرو** (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): قال إن بعثة تقصي الحقائق لا تزال في بدايتها، ومن ثم، فإن من المتعذر عليه أن يشرع في إجراء تقييم شامل لحالة حقوق الإنسان بالبلد. وثمة مبادرات هامة قد اضطلع بها في العام الماضي. وقد قُطِع بالفعل شرط طويل في مرحلة بناء الثقة. ويتمثل الأمر الآن في إرساء حوار حقيقي بين الحكومة والمعارضة. وعلى نحو ما جرى في بلدان أخرى في إطار عمليات التحرير، ينبغي أن يُعالج عدد من المشاكل من قبيل الرقابة، والوصول للمعلومات، وحرية التعبير والاجتماع لدى الأحزاب السياسية. ومن الواجب أن يُنظر أيضا في أحوال السجون وأداء النظام القضائي، إلى جانب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد السكان المدنيين.

٤٨ - وليس من الممكن للمجتمع الدولي أو الأمم المتحدة أو المقرر الخاص اقتراح خطة تتصل بالتحول السياسي على حكومة ميانمار. والحكومة وحدها هي التي تستطيع أن تضع برنامجا وأن تحدد أهدافا وجدولا زمنيا للتنفيذ. وسوف يكون بوسع المجتمع الدولي في ذلك الوقت أن يقدم للحكومة مساعدته.

٤٩ - **السيدة مودي** (استراليا): رحبت بعلاقات العمل الطيبة، التي أرساها المقرر الخاص مع حكومة ميانمار، والتي مكنته من جمع مختلف المعلومات.وأعربت عن تأييدها أيضا للنهج الذي اتبعه المقرر الخاص، والذي يتألف من تحديد آليات للحوار والتماس المعلومات. ويتبين من التقرير المقدم من المقرر الخاص أن حكومة ميانمار تتخذ موقفا بناءً على نحو متزايد، وهو يتألف بصفة خاصة من توعية المسؤولين ببعض القواعد المتصلة بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإنه قد شُكلت فيما يبدو لجنة وطنية لحقوق الإنسان. ومن المطلوب من المقرر الخاص أن يُعرب عن آرائه بشأن التطورات الحادثة في هذين المجالين. وثمة مطالبة أيضا بمعرفة ماهية التدابير التي قد تتخذها حكومة ميانمار من أجل تشجيع وضع قواعد دولية فيما يتصل بحقوق الإنسان في ميانمار.

٥٠ - **السيد بوب** (الولايات المتحدة الأمريكية): رحب بالتطور الإيجابي والمشجع لحالة حقوق الإنسان في

ميانمار، وأصر، في نفس الوقت، على أنه يجب على الحكومة أن تطلق سراح جميع السجناء فورا حتى تفتح الطريق أمام الحوار والمصالحة الوطنية. وقال إنه يوافق على ما قاله ممثل ميانمار بأن ثمة ضرورة لإرساء عملية ديمقراطية تمثيلية وشفافة ومسؤولة. وأثنى أيضا على تمكين المقرر الخاص من زيارة السجون، وأعرب عن أمله في أن يستطيع مواصلة هذا النشاط في المستقبل. وسأل المقرر الخاص عما إذا كان بوسعه أن يقدم تقديرا لعدد الأطفال الجنود، وعما إذا كان يعرف ظروف تجنيدهم. وعلاوة على ذلك، لاحظ مع الارتياح أنه قد جرت توعية المسؤولين الحكوميين بالقواعد المتصلة بحقوق الإنسان، ثم تساءل، في نفس الوقت، عما إذا كان لهذا تأثير حقيقي على الخطة المحلية. وفي النهاية، أعرب عن رغبته في معرفة عدد الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية الذين تعرضوا للتشرد داخل البلد، وعما إذا كان في استطاعتهم أن يستفيدوا من المساعدة الإنسانية إذا ما تقرر منح معونة لميانمار.

٥١ - **السيد بنهيرو** (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): قال إنه يرى أن المبادرة الرامية إلى توعية المسؤولين الحكوميين بمسألة حقوق الإنسان تمثل خطوة أولى إيجابية، وإن كانت خطوة شاقة، وإنها جديرة بكل تشجيع، وطالب حكومة ميانمار الجديدة بأن تصدق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وثمة أهمية للقيام في المستقبل القريب بإشراك المجتمع المدني في هذا الجهد حتى يتمكن من الإلمام بحقوقه وبالتقدم المحرز منذ عام مضى، مما يشكل تغييرات إيجابية لصالح ضحايا حقوق الإنسان، ومما يُعدّ بمثابة الشاغل الأساسي لدى المقرر الخاص.

٥٢ - وبشأن الأطفال الجنود، قال إنه ليس في وضع يسمح له بتقديم المعلومات المطلوبة، في هذه المرحلة، ولكنه قد تلقى بالفعل بعض البيانات، كما أنه ناقش السلطات في هذا الموضوع، وهو ينوي إثارته في تقريره المقبل. وفيما يخص الأشخاص الذين تشردوا داخل البلد، توجد أهمية لتحديد الموارد التي تكفل لهم مساعدة إنسانية.

٥٣ - وأضاف المقرر الخاص، في ختام كلامه، أنه ليس من العدل، في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، أن تؤجل بعض المبادرات إلى حين الانتقال إلى مرحلة الديمقراطية، ولا سيما فيما يتعلق بمنح معونة إنسانية لضحايا هذا الوباء الشامل، وثمة أهمية لإشراك أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في هذا الجهد، مع مراعاة أن هذه المسألة لا تدخل مع هذا في نطاق ولايته. وطالب المجتمع الدولي ومختلف وكالات الأمم المتحدة بعدم إغفال مصالح الضحايا في إطار المبادرات التي يُضطلع بها من أجل تشجيع الحوار الوطني بين الحكومة والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بهدف تيسير الانتقال نحو الديمقراطية.

٥٤ - **السيد كيو وين** (ميانمار): قال إن شعب ميانمار، الذي عانى من عواقب الحرب العالمية الثانية، وكذلك من جراء حركات التمرد التي تخللت فترة الخمسين عاما اللاحقة لهذه الحرب، لم يكن بوسعه أن يأتي بنظام ديمقراطي حديث. والسلام لم يعد إلا منذ ١٠ سنوات فقط، ومن الواجب على الشعب أن يتعلم العيش في إطار من الشرعية والدستور. ولجنة حقوق الإنسان والحكومة الاسترالية، بصفة خاصة، يقدمان مساعدة كبيرة في هذا الشأن.

٥٥ - وفيما يتعلق بالأقليات العرقية، تتألف ميانمار من ١٣٢ فئة عرقية، وأهم هذه الفئات، من الناحية العددية،

هي الفئة البورمية، التي تشغل غالبية البلد. وثمة أهمية للتسليم بحقوق الفئات العرقية الأخرى، كما أن اتخاذ الاسم القديم، وهو ''مملكة ميانمار''، بدلا من اسم ''بورما'' يستهدف بالتحديد إدراج كافة الجنسيات. والحركات الانفصالية من عواقب فترة الاستعمار، وقد تحقق الآن استيعاب مختلف الجنسيات، حيث تعيش كافة مناطق البلد. ومن الواجب أن يُحتفظ بترابط السكان من أجل إعادة بناء دولة ميانمار.

٥٦ - **السيد بنهيرو** (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): اختتم كلامه بتوجيه الشكر للمجموعات الإقليمية، التي كان دعمها في غاية الأهمية فيما يتصل بكفالة حماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك بالتنبيه إلى أن ثمة فرصة سانحة اليوم، لا بالنسبة لميانمار وحدها، بل بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أيضا، من أجل تشجيع عملية الديمقراطية في هذا البلد، وأن ثمة أهمية لانتهاز هذه الفرصة.

٥٧ - **السيد كوتيليريو** (الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية): قدم تقريره الأول (A/56/460)، ثم قال إنه يتناول على نحو مستقبل صربيا (باستثناء كوسوفو) وجنوب صربيا وكوسوفو والبوسنةوالهرسك. وفيما يتصل بصربيا، تحقق تقدم مؤخرا بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالمحتجزين والأشخاص المفقودين والأشخاص المشردين. ومع هذا، فإن الشكوك التي تكتنف الترتيبات الدستورية المستقبلية والعلاقات القائمة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا والجبل الأسود تشكل عقبة كبيرة أمام الإصلاحات المؤسسية. وإذا كان البلد بحاجة إلى دعم مالي تقني خارجي من أجل الاضطلاع بإصلاح الجهاز القضائي، فإن من المتعين عليه أيضا أن يتخذ تدابير تشريعية بهدف تحقيق التوافق مع القواعد الدولية. وبغية فتح صفحة جديدة، يجب على البلد أن يتناول بجدية مسألة الإفلات من العقاب، وأن يتقصى بشكل خاص تلك المقابر الجماعية التي اكتُشفت مؤخراً في ضواحي بلغراد وفي أماكن أخرى.

٥٨ - وفيما يتعلق بجنوب صربيا، أدى الاتفاق المبرم في شهر أيار/مايو بين الصرب والألبان، تحت رعاية منظمة حلق شمال الأطلسي، إلى الاحتفاظ بالسلام، حيث أثبت الطرفان التزامهما. ومع هذا، فإن التغييرات التي اتُّفق عليها لا تتم بسرعة، كما هو الحال في إصلاح النظام الانتخابي الذي من شأنه أن يكفل مشاركة كافة الفئات العرقية في الحياة العامة مشاركة كاملة. ومن الواجب على الطرفين أن يتابعا جهودهما، ولكن البلدان والمنظمات، التي تنفذ برامج المعونة في يوغوسلافيا، بوسعها أن تضطلع بالمزيد، من خلال توفير دعمٍ تقني ومالي للمشاريع الرامية إلى إدخال تغييرات في البلد.

٥٩ - وفيما يتصل بكوسوفو، لا تزال هناك مشاكل خطيرة على صعيد حقوق الإنسان، وذلك بعد عامين ونصف عام من الإدارة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. فأمن الأقليات بعيد عن التحقق، وليست ثمة ملاءمة للمناخ واللغة على الصعيد السياسي، في حين أن الشرطة والجهاز القضائي يفتقران إلى الوسائل والطرق والحيدة. والمشاركة الكاملة من جانب الصرب في الانتخابات العامة، التي ستُجرى في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، تمثل خطوة حاسمة نحو إقامة كوسوفو ذات الأعراق المتعددة.

٦٠ - وفيما يخص الجبل الأسود، أفضت التشككات، التي تكتنف العلاقات المستقبلية مع صربيا والعلاقات

المتعثرة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، إلى إبطاء تنفيذ الإصلاحات الضرورية. والأحزاب السياسية الرئيسية قد أوقفت مؤخراً الحوار القائم من أجل التركيز على الاستفتاء بشأن الاستقلال. ومن شأن الحالة أن تتضح بحلول الصيف القادم. وينبغي تشجيع سلطات الجبل الأسود على تناول المشاكل الأخرى التي لا علاقة لها بالمشاكل الدستورية. ومن الواجب أيضا أن تكون هناك صحافة حرة ومستقلة، وخاصة في ذلك الوقت الذي يدور فيه حوار هام بشأن المسائل السياسية والدستورية.

٦١ - وعلى صعيد البوسنة والهرسك، يلاحظ أن مفهوم الدولة ليس محدداً بشكل واضح. واتفاق إيتون قد أدى إلى إنشاء نظام معقد يضم سلطة متعددة المستويات، وكثيراً ما كانت مستويات السلطة هذه متعارضة مع بعضها، كما أن جراح الحرب لم تلتئم بعد، والمجتمع الدولي يضطلع بدور أكبر من اللازم في إدارة البلد. وهذه الحالة تضير بحقوق الإنسان، فهي تجعل محاسبة المسؤولين صعبة التحقيق وتشجع على الإفلات من العقاب. والنفوذ غير المناسب، الذي لا يزال في قبضة أشخاص ممن يزعم أنهم من مرتكبي جرائم الحرب، يضع عقبات أمام المصالحة، ولا سيما في المدن الصغيرة والقرى. ويؤيد المقرر الخاص إنشاء لجنة لاستجلاء الحقائق والمصالحة، حيث يمكن لهذه اللجنة، في حالة توفير الدعم اللازم لها، أن تساهم في تحسين العلاقات القائمة بين المجموعات العرقية.

٦٢ - وثمة مشكلة أخرى بالغة الخطورة، وهي عودة اللاجئين والأشخاص المشردين ورد الممتلكات. والقوانين قائمة، ولكن تنفيذها ليس سريعا على الإطلاق. والتمييز يُمارس في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة، وحتى لدى الشرطة والجهاز القضائي، وأشد الحالات جسامة تحدث في مقاطعات الاتحاد التي تديرها أحزاب قومية وكذلك في جزء كبير من جمهورية صربسكا. ووجود ثلاثة من أمناء المظالم (واحد بكل منطقة محلية) لا يفضي إلى عكس هذا الاتجاه. والجريمة المنظمة تستفيد من الحدود المليئة بالثغرات، والهجرة السرية تفرض مشاكل خطيرة، شأنها شأن الاتجار في النساء. وفي السياق المالي المتعلق بمكافحة الإرهاب، يلاحظ أن التشريعات قيد التعزيز في الوقت الراهن. وحماية حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك تمثل مشكلة هيكلية. ولا يمكن في الواقع تحسين هذه الأحوال مادام البلد يعتمد على مشرّعين وعسكريين من الأجانب. ولن تتحقق نتائج دائمة إلا عن طريق الاضطلاع بالمصالحة اللازمة فيما بين الطوائف العرقية.

٦٣ - **السيد سابوفيتش** (يوغوسلافيا): قال إنه يرى أن ثمة طابعا بناء لآراء وتوصيات المقرر الخاص بشأن بعض جوانب حقوق الإنسان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولا سيما تلك التدابير المتخذة لتقويم الانتهاكات المرتكبة على يد نظام الحكم السابق إلى جانب إصلاح المؤسسات العامة. وأوضح أن وجهة نظره تتضمن أنه ينبغي دراسة حالة حقوق الإنسان بالبلد في ضوء مراعاة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ورثتها الحكومة الحالية، وأن ذلك الجزء من التقرير الذي يتعلق بكوسوفو - ميتوهيا يعرض الحالة السائدة على نحو واقعي. وفي هذا الصدد، توجد أهمية خاصة لضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللقيام أيضا، بالتالي، بتكثيف التعاون بين السلطات اليوغوسلافية المختصة وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. وقد وُقِّع مؤخراً على وثيقة مشتركة من جانب الحكومة والبعثة.

٦٤ - وفيما يتعلق بالاصلاحات التشريعية والقضائية الواردة في التقرير، تضاعفت الجهود المبذولة في هذا الصدد، حيث وُضعت إجراءات جنائية جديدة، ومجموعة

من القوانين بشأن الجهاز القضائي في صربيا. واعتمدت أيضا قوانين أخرى تتصل بحقوق الإنسان، ولا سيما قانون العفو والقانون المتعلق بالجنسية. وبشأن مسألة الألبانيين من كوسوفو - ميتوهيا، الذين يتعرضون للاحتجاز في صربيا، يبلغ عدد من أفرج عنهم ١ ٦٨٤ على نحو محدد، كما أن ثمة حالة ٢٠٠ محتجز آخر قيد الدراسة. والوثيقة المشتركة التي وقع عليها مؤخرا من شأنها أن تعجل من هذه العملية حتى ينتقل هؤلاء المحتجزون إلى كوسوفو - ميتوهيا.

٦٥ - وقد تعذر إرساء سيادة القانون في كوسوفو - ميتوهيا، مما يرجع جزئيا إلى الحيز السلبي الواضح من قبل القضاة الألبان في المحاكمات التي تتضمن أقليات صربية أو غير صربية، كما هو وارد في التقرير A/56/460. ومن الواجب، بالتالي، أن يُشرع في تنقيح شامل لكافة القضايا التي تتضمن أقليات عرقية، حيث لم تُطبق أدنى معايير الإجراءات القانونية الصحيحة. وفيما يتصل بالتحقيقات الجارية بشأن الأشخاص المفقودين في صربيا، يعمل المسؤولون الحكوميون والخبراء على تحديد هويات الجثث التي وُجدت في المقابل الجماعية. وينبغي أن يضطلع بنفس الجهد في كوسوفو - ميتوهيا، حيث أبلغ عن فقد ١ ٥٠٠ تقريبا من غير الألبان، وكان معظمهم من الصرب.

٦٦ - ولا شك أن الأمن لا يزال بمثابة الشاغل الرئيسي في كوسوفو - ميتوهيا. وحرية التنقل تشكل أحد حقوق الإنسان الأساسية، وبالتالي، فإن الوفد اليوغوسلافي يرحب بأي اقتراح للممثل الخاص بشأن مواجهة هذه الحالة الصعبة التي تتعلق بمسألة العائدين. ومن بين الأشخاص الذين اضطروا إلى مبارحة كوسوفو - ميتوهيا، والبالغ عددهم ٢٥٠ ٠٠٠، لم يتمكن من العودة سوى ١٢٦ شخصا فقط. والوفد اليوغوسلافي يوافق، إذن، على النداء الذي وُجّه إلى بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية من جانب الممثل الخاص بهدف اتخاذ كافة الخطوات اللازمة من أجل حماية السلامة البدنية والحقوق الأساسية لمن يرغبون في العودة إلى الإقليم.

٦٧ - وإنهاء العنف في جنوب صربيا، وما لحق ذلك من تحسن حالة حقوق الإنسان، قد أفضيا إلى عودة أكثر من ٨ ٠٠٠ من الألبان. وتشكيل ووزع الشرطة المتعددة الأعراق، اللذان يُعدان مثالا من أمثلة التعاون بين الحكومة اليوغوسلافية والمجتمع الدولي، سوف يؤديان إلى المزيد من تحسين الأحوال. وتتطلع يوغوسلافيا إلى التعجيل بالإصلاحات. وهي تدرك أن الأمر يتعلق بعملية مستمرة، وأن تعاون وكالات الأمم المتحدة له أهمية لا يمكن تقديرها في هذا الشأن.

٦٨ - **السيد بريتشا** (البوسنة والهرسك): رحب بعمليات التحسن المتواضعة التي أشار إليها المقرر الخاص فيما يتصل بحالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، وأعرب عن تسليمه بأنه لا يزال يتعين أن يُضطلع بالكثير. والحالة الاقتصادية التي سادت البلد عقب ثلاثة أعوام ونصف من الحرب ومن تسلط الشيوعية، قد أثرت تأثيراً سلبياً على عملية المصالحة، وعلى عودة اللاجئين، وأيضا على احترام حقوق الإنسان. وقد اتخذت تدابير من جانب السلطات الحكومية والكيانات والإدارات المحلية من أجل مكافحة الأنشطة غير المشروعة والفساد. وبفضل مساعدة المجتمع الدولي، أُعيد تشكيل الشرطة وفقا للقواعد الأوروبية، وسوف يُضطلع عما قريب بإصلاح الجهاز القضائي. وثمة أهمية لتعاون السلطات على نحو كامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بهدف القيام، دون تأخير، بإحالة مجرمي الحرب

الذين سبق اتهامهم، أو الذين سيتهمون في المستقبل، إلى ساحة العدالة.

٦٩ - وعملية المصالحة تتسم بأهمية لا حدّ لها. وهي عملية بطيئة، ولا يمكن فرضها، ولكن يمكن تشجيعها. ومن الجدير بالثناء، ذلك الدور الذي اضطلع به المجتمع الدولي في مجال تيسير عودة أعضاء الأقليات العرقية. ومع هذا، فإن المساعدة الاقتصادية تتسم بالأهمية أكثر من أي وقت مضى فيما يتعلق بإعانة العائدين على الشروع في حياة عادية. والعملية كلها معرضة للخطر من جراء ارتفاع البطالة وما ترتب عليه من ضعف الاقتصاد.

٧٠ - وحكم المحكمة الدستورية بشأن الشعوب المكونة للبوسنة والهرسك، الذي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، سوف يُطبَّق في وقت قريب، كيما يصبح الصرب والبوسنيون والكرواتيين شعوبا مكوِّنة للدولة، لا مجرد عناصر مكوِّنة لهذا الكيان أو ذاك. والمبادرة، التي ترمي إلى تهيئة ظروف مواتية لإعادة بناء كافة المعابد الدينية وضمان حرية الأديان، من شأنها أن تشجع التسامح والاحترام المتبادل فيما بين المجتمعات.

٧١ - ومساعدة الخبراء الدوليين والمعونة المالية ضروريتان من أجل التعجيل بالإصلاحات الاقتصادية، والنجاح في تحقيق هذا الهدف سيسهم بالكثير في عملية المصالحة، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، والاستقرار السياسي بالبلد. وثمة تشديد على أهمية القيام، إلى حد كبير، بتحسين العلاقات القائمة مع البلدان المتجاورة. وسوف يُبرم عما قريب اتفاق مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن مسألة ازدواج الجنسية، مما يماثل ذلك الاتفاق الذي سبق إبرامه مع كرواتيا، ومن شأن هذا أن يقلل من التوترات القائمة بين المجموعات العرقية. والتعاون بين البلدان الثلاثة عامل حاسم في مجال المصالحة، وبالتالي، في مجال تحسين الأحوال على صعيد حقوق الإنسان وعودة اللاجئين. وليس من الممكن، في نهاية المطاف، أن تُحل الصراعات القائمة بين المجموعات العرقية وأن تتحسن ظروف المعيشة إلا عن طريق الاحترام الشديد للحدود القائمة بين دول البلقان، وتقليل شأن الحدود بين دول جنوب شرقي أوروبا وتعزيز التعاون بغية إدماج اقتصاداتها. والأمارات والدلائل المشجعة المنبثقة عن الاتحاد الأوروبي بشأن احتمال إدخال البوسنة والهرسك تشكل عاملا هاما آخر فيما يتصل بعودة الحياة الطبيعية إلى البلد. والانضمام إلى مجلس أوروبا، الذي يتوقع له أن يبدأ في مستهل عام ٢٠٠٢، من شأنه أن يزيد من الثقة فيما بين الشعوب، وأن يؤثر بشكل إيجابي على حالة حقوق الإنسان.

٧٢ - **السيد كنيازهنسكي** (الاتحاد الروسي): قال إن المقرر الخاص قد عَمد في تقريره الذي قدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين (A/55/282)، إلى رسم لوحة بالغة الإثارة للحالة السائدة في كوسوفو، التي تتميز بالتطهير العرقي، وبأعمال النهب، وبتمتع العصابات الإجرامية بنفوذ مطلق، وكذلك بالتهديدات الإرهابية، وصرح بأن الصرب يعيشون في ظل العنف والمضايقات، دون تمييز للسن أو الجنس. وطالما كانت هذه الحالة قائمة، فإن سكان كوسوفو لن يستطيعوا، مهما كان انتماؤهم العرقي، أن يتمتعوا بثمار الديمقراطية. والاتحاد الروسي يود أن يعرف ما إذا كانت ملاحظات المقرر الخاص لا تزال صحيحة حتى الآن، وما هو الوضع الحقيقي للصرب في كوسوفو.

٧٣ - **السيد فان دن بوشي** (بلجيكا): قال إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالتشجيع إزاء تطور الحالة بصورة إيجابية، مما وصفه الممثل الخاص في تقريره (A/56/460). وينبغي تقديم مزيد من التفاصيل بشأن حالة السجناء الألبان.

وفيما يخص حالة اللاجئين، التي أثارها ممثل البوسنة والهرسك، يتساءل الاتحاد الأوروبي عما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله لتسوية هذه المسألة. وكان قد طُلب إلى الممثل الخاص أن يجري مشاورات، وأن يتعاون على نحو وثيق مع الهيئات الدولية في المنطقة، وخاصة مع ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في بلغراد وسراييفو. والاتحاد الأوروبي يود أن يحصل على التفاصيل المتعلقة بهذا التعاون، وكذلك التفاصيل المتعلقة بطريقة قيام المنظمات بتوزيع المهام من أجل تجنب الإزدواج.

٧٤ - **السيد كوتيليريو** (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية): قال إن حالة الصرب في كوسوفو قد تحسنت منذ عودة الهدوء، ولكنها لا تزال إلى حد كبير لا تبعث على الارتياح، وأن التقدم الوحيد المحرز كان ذا طابع سياسي، فهو يتعلق بموقف الأحزاب السياسية الألبانية والعلاقات القائمة بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والحكومة، حيث توصلنا مؤخراً إلى إبرام اتفاق بينهما. وعلى الرغم من العقبات التي لا تزال قائمة، فإنه قد شُرِع في وضع الآلية السياسية التي من شأنها أن تتيح تحسين الأحوال. والتصويت في الانتخابات سيؤدي دون شك إلى تمكين الصرب من تعزيز مواقفهم. ومع هذا، فلا شك أنه لا يزال يتعين الاضطلاع بالكثير من جانب بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وكذلك من جانب المجتمعات المحلية ذاتها.

٧٥ - وحالة الأقليات في كوسوفو لا تزال تتسم بالضعف، ولكن ثمة اتجاها مطردا نحو السعي لإيجاد حل مناسب، مما يتعين على المجتمع الدولي أن يسانده.

٧٦ - وفيما يخص السجناء الألبان، يلاحظ أن مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بلغراد والممثل الخاص ذاته قد صمما على أن يُطلق سراح هؤلاء السجناء، وأيضا على نقل السجناء المدنيين إلى سجن آخر في كوسوفو. وسلطات بلغراد تنوي، فيما يبدو، أن تتصرف على هذا النحو.

٧٧ - وبشأن عودة اللاجئين، التي أثارها ممثل البوسنة، يبدو أن الأرقام تشير إلى حدوث تحسن ما، ولكن الممثل الخاص يرى أن هذه المسألة تندرج في الإطار العام للمصالحة وأن حلها يرجع إلى سكان البلد جميعا، ولقد سبق للممثل الخاص أن أكد ذلك عدة مرات. ولا يسع المجتمع الدولي إلا أن يقدم مساعدة تقنية ودعما ماليا، وأن ييسر من التقارب بين الأطراف. ويتمثل الهدف المتوخى في أن يعمل البلد مع بعضه دون حاجة إلى تواجد دولي كبير. ومن رأي الممثل الخاص أنه يمكن التقدم في هذا السبيل.

٧٨ - وهناك تعاون بالطبع بين مختلف الهيئات العاملة في المنطقة. وهذه الهيئات، دولية كانت أم وطنية في إطار العمليات الثنائية، تتسم بالتعدد على نحو يؤدي إلى شيء من الاضطراب. وبصفة عامة، تمكنت كل هذه الأجهزة من العمل مع بعضها، وإن كانت ثمة حاجة إلى تحسين التعاون والتنسيق فيما بينها.

٧٩ - ولاحظ المقرر الخاص، في نهاية المطاف، أن حكومتي البلدين تنويان التغلب على المشاكل الموروثة عن الماضي بهدف الاتجاه نحو المستقبل، وقدم شكره إلى سلطات البوسنة والهرسك ويوغوسلافيا، وكذلك إلى ممثلي المجتمع الدولي في البلدين، إزاء ما وُفِّر له من دعم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.